# الفصل الأول
## الإطار العام للبحث

- مـــقـــــدمـــة .
- مشكلة البحث .
- أهداف البـحث .
- مصادر البحث .
- منهج الـبـحث .
- المصطلحات المستخدمة في البحث .
- الدراسات السابقة :
  - دراسات على المستوى الدولي .
  - دراسات على المستوى العربي .
  - دراسات على مستوى دول الخليج العربية
- خطوات الدراســة .

# الفصل الأول
# الإطار العام للبحث

**مقدمة :**

لا يمكن أن تحدث نهضة حقيقية في المجتمع بدون ثورة في أنظمة التربية : في أهدافها ومضامينها ، وطرائقها وأساليبها .. ولا يمكن أن تقتصر وظيفة التربية على حفظ التراث ونقله مع أهمية هذه الوظيفة ، بل لابد أن تعمل على إعداد الإنسان للمستقبل ، وتعليمه كيف يتعلم ، وكيف يبقى متعلماً .

من أجل ذلك كله يجب أن ننظر إلى قضايا التعليم نظرة جادة ، فالتعليم أمر مجتمعي خطير ، وهو قضية كل فرد ، وكل أسرة ، وكل مسئول ، والبحث فيه ليس ترفاً أكاديمياً ، ولا يمكن تطوير مسارات التعليم ، وبرامجه ، وأهدافه ، وأساليبه ، دون عمل تعاوني ، رسمي وغير رسمي ، سياسي ، واقتصادي ، واجتماعي وثقافي .

« ولقد زاد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في الدول النامية ، باعتباره وسيلة للحراك الاجتماعي ، والاقتصادي الصاعد ، وخاصة أن أغلبية هذه الدول تتيح فرص التعليم العالي بالمجان . فسعت الطبقات الفقيرة إلى استكمال تعليمهم العالي ، باعتباره فرصة للاستثمار دون حاجة إلى رأس مال مادي »[1] .

ونود أن نوضح منذ البداية مفهوم التعليم العالي ( Higher Education ) وهو كل تعليم يأتي بعد إتمام الدراسة الثانوية وتسميه منظمة اليونسكو ( المرحلة التعليمية الثالثة ) ، إشارة إلى أن مرحلتين من التعليم هما الابتدائي والثانوي يسبقان التعليم العالي ، ويتضمن التعليم العالي نوعين رئيسيين من الدراسات أحدهما يعرف بالتعليم الجامعي ومدة الدراسة به لا تقل عن أربع سنوات ، ونوع آخر يعرف بالتعليم العالي .

---

(1) UNESCO, Strategies for Change and Development in Higher Education a Policy paper on Higher Education, Prepared by The Division of Higher Education, UNESCO, Paris, 1993, P. 25 .

وعندما يستخدم مصطلح التعليم العالي في هذه الدراسة فإنه ينسحب على نوعين من التعليم ( التعليم الجامعي والتعليم العالي ) . وعندما نتحدث عن التعليم الجامعي فإننا نقصد التعليم ذا السنوات الأربع على الأقل ، والذي يتم في إطار الجامعة ، إلا أنه بالنسبة للوضع في دولة قطر فقد أنشئت الكلية التكنولوجية ومدة الدراسة بها سنتان ونصف وهي تحت مظلة جامعة قطر فهذا يجعل التعليم الجامعي في قطر يشمل تعليماً جامعياً أكاديمياً وتقنياً معاً لأن الكلية التكنولوجية ممثلة بعضو في مجلس جامعة قطر . وعلى ذلك فإن الاستراتيجية التي نحن بصدد تطويرها في هذا البحث تنسحب على التعليم الجامعي والعالي معاً ، أكاديمياً كان أو تقنياً .

« والتعليم العالي بوجه خاص يعد من أهم المرافق المجتمعية التي يتطلع إليها أي مجتمع في سعيه لتطوير نمط الحياة فيه ، فالتعليم العالي يمثل المرحلة التخصصية من التعليم والمنوط بها إعداد قيادات التغيير ورواد التجديد في شتى المجالات »[1] ، بينما يلاحظ أن التعليم العالي في الكثير من الدول النامية ليس تعليماً مخططاً ، مما يجعله منفصلاً عن احتياجات التنمية وخططها ، وبعيداً عن الأهداف الوطنية المنشودة ، ومن ثم يقل العائد الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسات التعليم العالي .

ولقد تطور التعليم العالي في الساحات الدولية والمحلية بشكل ملفت للنظر وأخذت دول عديدة في التوسع في برامجه ، على الرغم من عدم اكتمال المواصفات اللازمة لهذا التوسع . كما أسهمت دول أخرى في زيادة مساحة التعليم العالي ، رغم المصاعب والمشكلات العديدة ، التي قد تعترض قدرتها على تعميم التعليم الابتدائي أو الأساسي وأصبحت هناك حالة من حالات الطفرة التعليمية في مستوى التعليم العالي .

---

(١) عبدالفتاح أحمد حجاج ، أستاذ الجامعة : أوضاعه المهنية وبعض مشكلاته، دراسة مقارنة ، مركز البحوث التربوية، المجلد الخامس ، جامعة قطر ، ١٩٨٤م ، ص ١٤٣ .

استمرت حركة التعليم العالي في النشاط المتسع رغم استمرارية الضغوط والمصاعب المتعلقة بتمويل برامجه ، وزيادة فعاليتها ، ورفع كفاءتها اليومية . وتتجه النظرة الحديثة إلى التعليم العالي بصورة خاصة ، لأنه يستهدف تحقيق التفاعل المستمر ، بين المتعلم كفرد وبيئته المادية والاجتماعية ، الأمر الذي يحتم أن يكون التعليم وثيق الصلة بحياة السكان ومشكلاتهم ، وحاجاتهم وآمالهم ، في سبيل تطوير مجتمعهم والارتقاء بهم إلى حياة تقنية ، وصحية ، واجتماعية ، واقتصادية وثقافية أفضل .

« كما يحتم هذا التوجه في التعليم العالي ، أن تعتمد أساليب التعليم في الجامعات ومعاهد التعليم العالي ، ومؤسساته ، إلى انتهاج طرائق التعلم بالعمل ، والنشاط ، والإنتاج ، في سبيل مواجهة المتطلبات المختلفة للحياة اليومية وغيرها بشكل مباشر »[1] .

وإذا كان تطوير التعليم العالي في مختلف المجتمعات هو الشغل الشاغل للمفكرين ورجال التربية في هذه المجتمعات ، فإن الأمر يبدو أكثر إلحاحاً في المجتمعات النامية لأسباب عديدة من أهمها :

١ - أن الثروة البشرية في هذه المجتمعات تمثل العنصر الرئيسي من عناصر الإنتاج وبالتالي فإن برامج التنمية فيها تعتمد في كثير من جوانبها على طريقة إعداد هذا العنصر واستخدامه .

٢ - هناك حاجة ماسة بالنسبة لهذه المجتمعات لأن تحقق معدلات نمو هائلة حتى تلحق بموكب الرخاء والتقدم ، أو على الأقل حتى لا تتسع الفجوة القائمة بينها وبين المجتمعات المتقدمة ، « والتعليم الجامعي بنوعياته المختلفة يتحمل مسئولية كبيرة بالنسبة لتلك العناصر البشرية التي جاء الدور عليها لتتحمل أعباء تسيير المجتمعات التي تنتمي إليها »[2] .

---

(١) ستيفن د. كيرتز : « دور الجامعات في عالم متطور » ، ترجمة عبدالعزيز سليمان و إبراهيم عصمت مطاوع ، تقديم محمد حافظ غانم ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٥م ، ص ٢ .

(٢) ستيفن د. كيرتز : دور الجامعات في عالم متطور ، المرجع السابق ، ص ٦ .

وأصبح التعليم الجامعي والعالي اليوم يمثل حقاً لكل مواطن ، حيث فتحت أبوابه على مصراعيها لكل راغب فيه ، وفي أي مرحلة من مراحل العمر ، حيث فرضت طبيعة العصر نفسها على التعليم الجامعي والعالي لكونه المجال الحقيقي لإعداد المواطن في عصر العلم والتكنولوجيا ، ليكون قادراً على تحقيق ما نلمسه من معدلات عالية للنمو الاقتصادي . وأصبحت الجامعة اليوم مصدراً للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي المعاصر ، وأصبح التعليم الجامعي والعالي يتحمل مسئولية تمكن المجتمع من تحقيق الأسس التي ترتكز عليها حضارة الإنسان .

لقد صار من الأمور المسلم بها أن التعليم الجامعي والعالي يسهمان بدور مباشر في تنمية اقتصاد المجتمع واستخدام موارده وثرواته الاستخدام الأمثل وتنشيط مؤسساته في مختلف المجالات بما يخرجان من كفاءات قادرة على تطوير وسائل الإنتاج لأنهما من أهم ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية والرخاء للمجتمع ، وأهم ما يناط بهما من مهام تتمثل في ذلك الدور الذي يقوم على الوفاء باحتياجات البلاد من القوى البشرية المؤهلة التي تتولى إعدادها وتهيئتها للقيام بدورها في كل مجتمع يسوده الرخاء والرفاهية .

يندرج تحت هذه التوجهات تخطيط التعليم العالي بصورة خاصة ليستهدف مواجهة احتياجات ، وطموحات المجتمع ، من خلال ربطه بالإنتاج ، وتطلعات المستقبل ، وتلبية حاجات الدارسين وميولهم ، ومساعدتهم على تطويرها ، وتحقيق قدر مناسب من المواطنة المستنيرة .

ولاشك أن التعليم العالي في دولة قطر يحتاج الآن إلى وقفة مراجعة وتقويم، حيث تزايدت المؤشرات والدلائل ، على وجود درجات مختلفة من القصور والخلل ، والتي تجعل مطلب التطوير الشامل أمراً حيوياً .

وتاريخ التعليم العالي في دولة قطر تاريخ قصير لا يتجاوز ربع القرن ، حيث بدأت جامعة قطر بكليتي التربية للمعلمين والمعلمات في العام الجامعي ٧٣/ ١٩٧٤م وتمثل هذه الخطوة اللبنة الأولى للتعليم الجامعي والعالي في دولة

قطر ، « وقد جاءت استجابة لمطلب اجتماعي وحضاري ، وفي شهر يونية من عام ١٩٧٧م صدر القانون رقم ( ٢ ) بإنشاء جامعة قطر الذي ينص في مادته الأولى على أن صاحب السمو الأمير هو الرئيس الأعلى للجامعة ، وتوالت عملية إنشاء الكليات ومراكز البحوث »[١] .

وفي عام ٨٠/ ١٩٨١م تم افتتاح كلية الهندسة ، ومع مطلع العام الجامعي ٨٥/ ١٩٨٦م تم افتتاح كلية الإدارة والاقتصاد ، كما صدر القرار الأميري رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٩٠م بإنشاء الكلية التكنولوجية لتتولى مهمة التعليم العالي خلال العام الجامعي ٩٠/ ١٩٩١م ليصبح عدد الكليات بالجامعة سبع كليات .

وينظم أعمال الجامعة قانون خاص بها ، وهو القانون رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٧٧م بإنشاء جامعة قطر وتعديلاته بالقوانين أرقام (١٠) لسنة ١٩٨١م ، و (٦) لسنة ١٩٨٦م ، و ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨٧م ، و ( ٣٨ ) لسنة ١٩٨٨م ، و ( ٥ ) لسنة ١٩٩٠م .

يتولى مجلس الجامعة وإدارة الجامعة النظر بوجه عام في المسائل المتعلقة بتنظيم التعليم الجامعي والعالي، لربطهما بالبحث العلمي ، بما يفي بحاجات الدولة ، ومطالب نهضتها . ويعني المجلس بوضع السياسات العامة للتعليم الجامعي والعالي ، وشئون التخطيط والتنسيق ، والتنظيم ، والمتابعة ، وفقاً للسياسات العامة المقررة لهذا التعليم . « كما يعني المجلس بالشئون التعليمية الخاصة بالدراسة ، والامتحانات ، والدرجات العلمية ، واقتراح اللوائح التنفيذية والتنظيمية والفنية والمالية والإدارية ، ولا تكون هذه اللوائح نافذة إلا بعد إقرارها من مجلس الوزراء ، واعتمادها من صاحب السمو الأمير الرئيس الأعلى للجامعة »[٢] .

أما مجلس الأمناء الاستشاري الذي أنشئ بالقرار الأميري رقم ( ١ ) لسنة ١٩٨٠م ، فهو مجلس استشاري ، من ذوي الخبرة والرأي ، يعنى بتقديم التوصيات

---

(١) محمد إبراهيم كاظم : جامعة قطر ، النشأة والتطور ، الطبعة الثانية ، الدوحة ، ١٩٩٣م ، ص ٥ .

(٢) محمد إبراهيم كاظم : جامعة قطر ، النشأة والتطور ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

حول السياسات العامة للتعليم العالي ، والبحث العلمي ، والخطط ، والمعايير ، والبرامج .

ومن الأجهزة الاستشارية الهامة بالجامعة المكتب الفني للتطوير الجامعي ، والذي بدأ أعماله بقرار مدير الجامعة رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٧٩م ، وأعيد تشكيله بقرار مدير الجامعة رقم ( ٣٠ ) لسنة ١٩٩٢م ، وهو يتولى مسئوليات التطوير الجامعي والقيام بالدراسات المستفيضة والمتأنية للقضايا التعليمية والأكاديمية والتنظيمية ، وإعداد مشروعات خطة الجامعة ، والمشاركة في إعداد الدراسات اللازمة لمشروعات الجامعة المستقبلية .

« كما سعت الجامعة لاستكمال بنيتها الأساسية وذلك باتخاذ ما يلي »[١] :

- استكمال المرحلتين الأولى والثانية من الحرم الجامعي ، والذي يجمع بين الأصالة والمعاصرة ، وتم تجهيزه بأحدث التجهيزات .
- تطوير البرامج والمناهج الدراسية ، ومراجعتها دورياً ، لتواكب التطور العلمي ، والتقدم التكنولوجي .
- استكمال الهياكل ، والبنى التنظيمية ، والإدارية للجامعة ، وإعداد اللوائح التنظيمية والمالية ، وجميع هذه الهياكل واللوائح تم إقرارها من مجلس الجامعة وتنتظر الإقرار من السلطات العليا في الدولة .
- تحقيق النمو المهني المستمر لأعضاء هيئة التدريس ، والإسراع في إعداد الكوادر القطرية ، للبحث والتدريس ، من خلال خطة البعثات .
- التركيز على الجوانب النوعية في التطوير ، سواء من حيث اختيار الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس ، أو توفير الإمكانات البحثية ، والتدريبية كالمكتبات والحاسب الآلي ، وتكنولوجيا التعليم .
- زيادة التفاعل مع المجتمع ، والتلاحم مع مؤسساته ، من خلال تكثيف ، وتطوير أنشطة وبرامج التعليم المستمر ، وخدمة المجتمع .

---

(١) محمد إبراهيم كاظم : جامعة قطر ، النشأة والتطور ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

- إقرار مجموعة من الأهداف الاستراتيجية للجامعة ، وهي أهداف طويلة الأجل ، ومشتقة من رسالة الجامعة ذات الابعاد الثلاثة ، وهي التدريس والبحث وخدمة المجتمع ، كما أنها تعكس توجه الدولة وهويتها العربية والإسلامية .

ولما كان التدفق الطلابي في الجامعة تحكمه عدة متغيرات ليس في مقدور الجامعة السيطرة عليها ومنها التركيبة السكانية ، ومخرجات التعليم الثانوي ، ونوع التخصص الذي يختاره الطلاب في المرحلة الثانوية ( العلمي والأدبي ) وكذلك توزيع الطلاب بالجنس ، فإن جميع هذه المتغيرات تؤثر في مدخلات الجامعة وتوزيعها على البرامج ، والتخصصات المختلفة ، وتؤثر في الطاقة العطائية للجامعة ، من حيث تلبية احتياجات سوق العمل .

كما أن هناك أيضاً خللاً هيكلياً في سوق العمل ، الذي لا يفتح فرص عمل كافية ومتكافئة للخريجات ، كما لا يحدد احتياجاته المستقبلية بأسلوب علمي ، يمكن على أساسه توجيه القبول بالجامعة ، لخدمة تلك الاحتياجات . يضاف إلى ذلك انحياز القطاع الخاص إلى العمالة الوافدة رخيصة الكلفة ، وابتعاده عن العمالة الوطنية لارتفاع كلفتها ، مما يؤثر سلباً على الهامش الربحي ، الذي يستهدفه القطاع الخاص .

« ترتكز استراتيجية العمل التطويري في جامعة قطر على مجموعة من الأهداف العامة ، التي تعتبر تفصيلاً لرسالة الجامعة ذات الابعاد الثلاثة ( التدريس والبحث وخدمة المجتمع ) ، وهي رسالة تكاد تكون عالمية تشترك فيها مؤسسات التعليم الجامعي ، والعلاقة بين عناصر تلك الرسالة علاقة عضوية وتبادلية ، فكل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به »[1] .

وتتبنى الجامعة سياسة رفع الكفاءة الداخلية والخارجية ، من خلال تطوير البرامج ومراجعة الخطط الأكاديمية ، وحسن اختيار أعضاء هيئة التدريس من

---

(١) جامعة قطر : الخطة الثلاثية لجامعة قطر ، ( ١٩٩٣/٩٢م - ١٩٩٥/٩٤م ) ، المكتب الفني للتطوير الجامعي ، ١٩٩٢م ، ص ٤٥ .

الخبرات الأكاديمية المتميزة في مجال التدريس والبحث وخدمة المجتمع ، مع تقديم فرص النمو العلمي والمهني لهم ، من خلال المشاركة في المؤتمرات العلمية المحلية ، والخارجية ، والعربية ، والدولية ، وتوفير قنوات النشر العلمي المحكم .

والجامعة العصرية عليها أن تتحرك حركة ذات بُعدين :

١ - بُعد وطني يربطها ببيئتها وثقافتها وأمتها ، ويعطيها هذا البعد صفات الأصالة والجوهرية ويربطها بحركة المجتمع في الحاضر والمستقبل .

٢ - أما البعد الثاني فهو البعد العالمي ، الذي يربطها بمعطيات العصر ومنجزاته ، في العلوم والفنون والآداب والتكنولوجيا ، ويوفر لها صفات المعاصرة والتجديد والابتكار والتنافس والتميز .

وعلى مستوى تحديث الإدارة ، ورفع معدلات الأداء ، وزيادة الكفاءة والفعالية ، وترشيد استخدام الموارد البشرية والمالية ، تتوسع الجامعة في استخدام خدمات الحاسوب سواء في إدارات الجامعة ، أو في عمادة شئون الطلاب ، أو في مراكز البحوث ، كما تستخدم الحاسب الآلي والأنترنت وسيلة للتعليم ، تحقيقاً لأهداف التعلم الذاتي المستمر .

وعلى صعيد التخطيط الاستراتيجي ، تعطى الجامعة عناية خاصة لاستشراف المستقبل ورسم آفاقه ، إذ لابد من استشرافه ، ورصد تحسباته وقد تم إجراء دراسات تحضيرية وتخطيطية لإنشاء كلية للطب والعلوم الطبية المساعدة ، تستجيب للاحتياجات الملحة لقطاع الخدمات الصحية في الدولة ، وكذلك برامج الزراعة والتغذية والعلوم الطبية الحيوية .

« ومن أهم القضايا والمشكلات التي تمثل محددات وقيوداً على عمل الجامعة في الفترة الحالية »[١] :

---

(١) محمد إبراهيم كاظم : جامعة قطر ، النشأة والتطور ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

- عدم توافر قدر كاف من الاستقلالية المالية والإدارية ، التي تتطلبها الطبيعة الخاصة لعمل الجامعة .

- الخلل في سوق العمل ، إذ لا يفتح فرص عمل كافية لخريجات الجامعة ، مما يجعل مشاركة الفتاة في أنشطة التنمية محدودة ، ومقتصرة على مجالات محددة كالتربية والتعليم ، والتي أوشكت أن تتشبع بخريجات الجامعة .

- الخصائص الحالية لمخرجات التعليم الثانوي ، ومن أهمها زيادة أعداد الطالبات عن أعداد الطلاب ، وميل الطلاب إلى الدراسات الأدبية ، مما يضع قيداً خطيراً على مدخلات الجامعة ، ومن ثم يصبغ مخرجاتها بالطابع الأدبي ، بينما توجد حاجة ماسة إلى القوى العاملة المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا .

- ضعف مشاركة المؤسسات العامة والقطاع الخاص في تمويل بعض أنشطة الجامعة ، خاصة في مجال التعليم المستمر والتدريب التحويلي ، والتنمية الصناعية ، والاستشارات الإدارية والفنية .

- عدم وجود سياسات واضحة للتوظيف ، مما يساعد على دراسة العرض والطلب دراسة علمية ، يمكن إخضاعها لنماذج رياضية وأساليب قياسية .

- عدم قيام مواقع الإنتاج والمؤسسات بتقييم أداء العاملين فيها من مخرجات الجامعة ، واستخدام الدراسات التقويمية ، التي تعنى بتقويم مهارات الأداء .

- ضعف الجودة النوعية للخريجات .

- غلبة الطبيعة الأنثوية على المخرجات حيث تصل نسبة الخريجات إلى ٨٠٪ في مقابل ٢٠٪ للخريجين .

- زيادة عدد الخريجين من الأقسام الأدبية والعلوم الاجتماعية ( ٨٠٪ في مقابل ٢٠٪ للهندسة والعلوم ) .

إن السمة الأساسية للعصر الذي نعيشه الآن ومقدمات المستقبل القريب ، هي سيطرة العلم والتكنولوجيا ، وانفجار المعرفة الإنسانية بمعدلات غير مسبوقة ، إن

المعرفة هي السلعة الأساسية في مجتمع عصر المعلومات الذي نعايشه الآن . « وهذا المجتمع كما نشهده عالمياً ، وبدرجة محدودة محلياً وإن كانت آخذة في الازدياد بمعدلات سريعة – إنما يقوم على المرتكزات الآتية »[1] :

- انطلاقة هائلة في طاقات ، وإمكانات ، واستخدامات تكنولوجيا الحاسب الآلي ، والأنترنت ، والاتصالات ، والإلكترونيات ، والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية .

- التزاوج بين هذه التكنولوجيات ، والتفاعل فيما بينها لإنتاج تكنولوجيات مركبة وأكثر تقدماً ، وتكون أكثر قدرة على إتاحة فرص أفضل للإنسان والمجتمع معاً .

ومن ثم لكي نتمكن من الدخول إلى عصر المعلومات ، ولكي نلحق بركب الجامعات العصرية ، ولا نتخلف عنه بأكثر مما نحن عليه الآن ، علينا أن نقوم بعملية تغيير جذري وحقيقي ، يتعدى الظاهر ليصل إلى الجوهر ، ليتعامل مع المضمون ، تغيير يمس كل عناصر عمل التعليم العالي ومؤسساته المختلفة ، وفقاً لمفاهيم ومتطلبات عصر المعلومات .

في ضوء ما تقدم تصبح قضية تطوير التعليم الجامعي والعالي في دولة قطر ، أخطر كثيراً من مجرد التعامل مع بعض السلبيات التي تظهر في مؤسساته ، أو محاولة علاج مشكلات آنية ، وأن قضية تطوير التعليم الجامعي والعالي ، إنما هي قضية المستقبل بالنسبة لدولة قطر ، وتترابط تماماً مع قضايا التنمية الشاملة في البلاد ، وتصبح في مقدمة القضايا الواجب الاهتمام بها قومياً .

إن ما نطرحه اليوم هو البحث عن استراتيجية شاملة لتطوير التعليم الجامعي والعالي بصورة تجعله أكثر استجابة لحاجات المجتمع ، واقتداراً على التعامل مع متطلبات القرن الحادي والعشرين .

---

(١) جامعة قطر : الخطة الثلاثية لجامعة قطر ، ( ١٩٩٣/٩٢م - ١٩٩٥/٩٤م ) ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

## مشكلة البحث :

يمكن صياغة مشكلة البحث في العبارة الآتية :

نظراً لغياب منهجية التخطيط الاستراتيجي في ممارسات التعليم العالي في دولة قطر وعدم اعتماد استراتيجية لتوجيه هذا المستوى من التعليم ، فقد أدى هذا الوضع إلى إفراز مجموعة من المشكلات في الاختناقات المعاكسة لحركة التنمية وجهودها في الدولة ، ومن ثم فإن نظام التعليم العالي بدولة قطر في حاجة إلى صياغة استراتيجية شاملة ومتكاملة يتم على أساسها ترجمة الأهداف الاستراتيجية والسياسات المعلنة في مؤسسات التعليم العالي إلى خطط تشغيلية وبرامج تنفيذية تؤدي إلى القضاء على مشكلات الكفاءة الداخلية والخارجية وتحقق الكفاءة والفعالية في مدخلات وعمليات ومخرجات التعليم العالي .

وتهدف الاستراتيجية التي نسعى إلى صياغتها تقديم حلول للمشكلات والقضايا التالية على أسس مرجعية علمية سليمة :

١ - العجز الكمي في مخرجات الجامعة خاصة في التخصصات العلمية والتطبيقية التي يحتاجها سوق العمل خاصة في المرحلة القادمة من التنمية وهي مرحلة استثمار وتطوير صناعة الغاز الطبيعي في قطر والتي تمتلك منه ٤٧٪ من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم .

٢ - غياب التخطيط لإعداد النوعية المطلوبة من القوى العاملة ، واندفاع الطلاب - لغياب سياسات القبول الموجه - إلى دراسة التخصصات النظرية التي تؤهلهم للعمل في أروقة الخدمة المدنية المشبعة بهم في الوقت الحاضر تقريباً .

٣ - غلبة الطبيعة النسائية على مخرجات الجامعة وصعوبة فتح أسواق عمل في المقابل تستوعب الخريجات إذا بقيت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي هي المكان المناسب لهن ، كل هذا أدى إلى استمرار الاعتماد على العمالة الوافدة من جهة وإلى ظهور مشكلة بطالة بين الخريجات من جهة أخرى .

٤ - وجود عجز كيفي في مخرجات الجامعة تشكو منه مؤسسات العمل والإنتاج ويتمثل هذا العجز الكيفي في ضعف الإنتاجية وترك المهنة في سن مبكرة والشعور بعدم الرضا الوظيفي .

٥ - عزوف الشباب القطري عن دراسة العلوم والهندسة من ناحية ، وعدم قبول العمل في مهنة التدريس من ناحية أخرى .

**أهداف البحث :**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١ - تحليل السياسات القائمة في مجال التعليم عامة ومجال التعليم العالي خاصة .

٢ - دراسة الأهداف الاستراتيجية المعلنة لجامعة قطر ( قرار مجلس الجامعة ١٩٩٣م) وتحديد مدى جدارتها ومناسبتها لتوجهات واحتياجات المجتمع .

٣ - تحليل اتجاهات القبول في جامعة قطر لتعرُّف الأنماط السائدة ومدى ارتباطها بحاجات التنمية .

٤ - دراسة تحليلية لمشروع خطة الجامعة ( ١٩٩٣م -١٩٩٦م ) والتي لم يتم تنفيذها ، وبحث الأسباب التي أدت إلى عدم تنفيذها .

٥ - دراسة مخرجات الجامعة ( مدخلات سوق العمل ) للوقوف على مدى المواءمة بين هذه المخرجات وبين احتياجات سوق العمل كماً وكيفاً .

٦ - تحليل سياسة توظيف الخريجين التي تحتكم إليها لجنة توظيف الخريجين بوزارة شئون الخدمة المدنية والإسكان .

٧ - دراسة مواصفات قوة العمل الحالية - الوطنية والوافدة - خاصة في العمالة ذات التعليم العالي .

٨ - دراسة العوامل التي تسببت في حدوث الخلل الهيكلي في مصفوفة قوة العمل في قطر .

٩ - دراسة ظاهرة البطالة السافرة والمقنعة بين خريجات الجامعة بصفة خاصة وبحث إمكانية فتح أسواق جديدة لعمل المرأة بالإضافة إلى العمل في وظائف التدريس أو الوظائف الكتابية في وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي .

١٠ - إعادة صياغة استراتيجية جديدة لتطوير التعليم في قطر تستند إلى مجموعة من الركائز الأساسية وتعتمد على محاور محددة .

## مصادر البحث :

يعتمد هذا البحث على المصادر التالية :

١ - الدراسات المكتبية لمراجعة أدبيات التربية والتنمية ، خاصة ما يتعلق منها بالتعليم العالي .

٢ - الإحصاءات الرسمية القطرية عن التعليم العالي ، وقوة العمل ، والعمالة الوافدة، والاحتياجات المستقبلية ، ويمكن الحصول على هذه الإحصاءات من:

أ - جامعة قطر .

ب - المجلس الأعلى للتخطيط .

ج - وزارة التربية والتعليم .

د - وزارة شئون الخدمة المدنية والإسكان .

هـ - الجهاز المركزي للإحصاء .

و - مراكز البحوث .

٣ - دراسة لمدخلات ومخرجات جامعة قطر منذ إنشائها لرصد أهم الاتجاهات وتعرُّف أمهات القضايا والمشكلات .

٤ - مشروع خطة التنمية التربوية لوزارة التربية والتعليم ٩٣/ ١٩٩٤م - ٩٥/١٩٩٦م ، وكذلك جامعة قطر عن نفس الفترة .

٥ - أدبيات التنمية خاصة الدراسات التي توفرها المنظمات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي ، واليونسكو ، واليونيسيف ، ومنظمة العمل الدولية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الدولي للتخطيط ( اليونسكو ) .

٦ - بيانات ومعلومات ودراسات متاحة عن التعليم والتعليم العالي خاصة في دول الخليج العربية ويمكن الحصول عليها من مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، وأمانة قطاع الإنسان والبيئة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٧ - بيانات ومعلومات عن التعليم العالي في الدول العربية خاصة ما تصدره الدول والمنظمات العربية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واتحاد الجامعات العربية ، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية ومنتدى الفكر العربي .

## منهج البحث :

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي .

ويقوم البحث الوصفي بوصف ما هو كائن ، وتفسيره . وهو يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع ، كما يهتم أيضاً بتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة وتعرُّف المعتقدات والاتجاهات عن الأفراد والجماعات وطرائقها في النمو والتطور .

ولا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات وتبويبها ولكنه يتضمن قدراً من التفسير لهذه البيانات ، وكثيراً ما يصطنع البحث أساليب القياس والتصنيف والتفسير .

« وتهدف البحوث الوصفية إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير

حالتـها كما توجـد عليه في الواقع »[1] ، وتشمل البـحوث الوصفـية أنواعاً فرعـية متعـددة تشمل الدراسات المسحـية ودراسات الحالة ودراسات النمو أو الدراسات التطورية · وفي كثـير من الحالات لا تقف البـحوث الوصفيـة عند حد الوصف أو التشـخيص الوصفي ولكنهـا تهتم أيضـاً بتقرير مـا ينبغي أن تكون عليه الأشـياء والظواهر التي يتناولهـا البـحث وذلك في ضوء قـيم ومـعاييـر معـينة ، واقتـراح الخطوات أو الأساليب التي يمكن أن تتـبع للوصول بها إلى الصـورة التي ينبغي أن تكون عليه في ضوء هذه المعايير والقيم . وهذه البحـوث تسمى بالبحوث الوصفية المعيارية أو التقويمية .

ولما كان اسـتخدام المـنهج الوصفي التحلـيلي يقتضي الاسـتعانـة بأساليب ووسائل مـتعـددة مثل الملاحظة ، المقـابلة ، الاختبـارات ، الاستـفتاءات والمـقاييس المتدرجة ، وعلى هذا الأساس سوف تستخدم الدراسة الأساليب الآتية :

١ - تحليل واقع التعليم الجامعي والعالي بدولة قطر ، وتحديد أهم المشكلات التي يفرزها هذا الواقع .

٢ - تحـديد أهم العوامل الإيجـابية والسلـبيـة التي تتحكم في الجـهود المبـذولة للوصـول إلى تحـسين مـخـرجـات التـعلـيم الجـامـعي والعـالي ، ووضـع استراتيجية لتطوير هذا النوع من التعليم لتحقيق الأهداف المرجوة منه .

## المصطلحات المستخدمة في البحث :

تتضمن الدراسة عدداً من المصطلحـات التي ينبغي تحديدها ، وفي هذا الجزء تتناول الدراسة بالتـحديد المصطلحات الرئـيسية وهي التطـوير ، والاستراتيجـية والتعليم العالي .

---

(١) محمد لبيب النجحي ، ومحمد منير مرسي: البحث التربوي : أصوله ومناهجه ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٣م ، ص ١٩٩ .

١ - **التطوير :**

نقصد به ذلك التغير المخطط المعتمد على معلومات وبيانات ودراسات تقويمية وأهداف استراتيجية يسعى النظام التعليمي إلى إحداثها ، وتمر حركة التطوير بثلاث مراحل : التقويم ، التخطيط ، والتطوير ثم إعادة التقويم .

والتعريف السائد للتطوير ، « هو إحداث تغييرات بهدف الوصول بالشيء المطور إلى أحسن صورة ليؤدي الغرض المطلوب بكفاءة تامة ويحقق كل الأهداف المنشودة منه على أتم وجه وبطريقة اقتصادية في الوقت والجهد ، وهو ما يستدعي تغييراً في شكل ومضمون الشيء المراد تطويره »[١] .

٢ - **الاستراتيجية :**

الاستراتيجية لفظة استخدمت أصلاً في الحياة العسكرية وتطورت دلالاتها فيها حتى أصبحت تعني فن القيادة العسكرية في مواجهة الظروف الصعبة ، وحساب الاحتمالات المختلفة فيها ، واختيار الوسائل الرئيسية المناسبة لها ، وهي تتميز عن « التكتيك » وهو فن إدارة المعارك المتفرقة معركة بعد معركة . يميل بعض العسكريين العرب إلى استعمال كلمة « السوق » لتقابل كلمة « الاستراتيجية » وكلمة « التعبئة » لتقابل « التكتيك » .

فالاستراتيجية هي « مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميداناً من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة متكاملة . وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد إحداث تغييرات فيه وصولاً إلى أهداف محدودة »[٢] ، وما دامت معنية بالمستقبل فإنها تأخذ بعين الاعتبار احتمالات متعددة لإحداثه ، فتنطوي على قابلية للتعديل وفقاً

---

(١) حلمي أحمد الوكيل : تطوير المناهج ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٢م ، ص ١٣ .

(٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : استراتيجية تطوير التربية العربية ، الطبعة الأولى ، تونس ،١٩٧٩م ، ص ص ٢٩- ٣٠ .

لمقتضياته ، وهي تقع وسطاً بين السياسة وبين الخطة ، والاستراتيجية لهذه الدلالات من المفاهيم التي أصبحت تستعمل في الدراسات المعنية بأساليب التخطيط والتدبير والتنظيم .

« اشتق هذا المفهوم من كلمة Strategus بمعنى القيادة أو فن القائد »[١] .

« وتطور المفهوم عبر عصور التاريخ مع نمو المجتمعات البشرية وتعقدها »[٢] .

« وقد ظل مفهوم الاستراتيجية يتنقل بصورة مباشرة بين الذين يقومون بوضع السياسة والتأهب للحرب وإدارتها بصورة مباشرة وذلك حتى نهاية العصور الوسطى »[٣] .

« وفي بداية القرن السادس عشر دون ميكافيللي أفكاره الخاصة بفن إدارة الحرب ، ووضع توصياته واقتراحاته عن تنظيم وتكوين جيش الميليشيا الشعبي بدلاً من المرتزقة »[٤] .

« وفي منتصف القرن الثامن عشر دون هنري لويد ونظم بعض الأسس الاستراتيجية والتي كان يعبر عنها في ذلك الوقت بأنها أسلوب يتضمن كل الأفكار العامة عن الحرب »[٥] .

وفي نهاية القرن الثامن عشر كان المصطلح يعني العمليات التي يلجأ إليها القائد لخداع العدو ، ثم تأثر بعد ذلك القادة بأفكار « كلاوسيفتز » عن الحرب واعتباره الاستراتيجية « فن إدارة المعارك لكسب الحرب وتدمير

---

(١) عبدالفتاح جلال وآخران : استراتيجية مقترحة لمحو الأمية في الوطن العربي ، سرس الليان ، المركز الدولي للتعليم الوظيفي في العالم العربي ، القاهرة ، ١٩٧٦م ، ص ٣ .

(٢) حسن مطاوع : دراسة استراتيجية وعسكرية عن فلسطين ، الجزء الأول، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية، د.ت ، ١٩٨٢م ، ص ٢٦ .

(٣) أكرم ديري و الهيثم الأيوبي : نحو استراتيجية عربية جديدة ، بيروت ، دار اليقظة العربية ، د.ت ، ١٩٨٤م ، ص ص ١٧ - ١٨ .

(٤) فدسكلوفسكي وآخرون : الاستراتيجية العسكرية من وجهة النظر السوفيتية ، ترجمة محمد عبدالحليم أبو غزالة ، القاهرة ، دار الكاتب العربي ، د.ت ، ١٩٨١م ، ص ٢١ .

(٥) فدسكلوفسكي وآخرون : المرجع السابق ، ص ٢٢ .

العدو وفق الخطة الكاملة للحرب والتي ترسم المسارات المختلفة للحملات وتنظم المعارك » [1] ، « وبذلك أصبح مفهوم الاستراتيجية يتصل بالإجراءات ذات الطبيعة العامة لمسرح الحرب ككل » [2] ، ومن ثم ظهر الفرق بين الاستراتيجية والتكتيك حيث يرى ويفل « أن التكتيك هو فن تنظيم وتحريك القوات في ميدان المعركة ، أما الاستراتيجية فهي تنظيم وتحريك القوات حتى تصل إلى ميدان المعركة » [3] .

٣ - التعليم العالي :

يطلق مصطلح التعليم العالي في هذه الدراسة على أي نظام تعليمي رسمي بعد التعليم الثانوي كالمعاهد العليا والأكاديميات المتخصصة أو الكليات المتوسطة وكليات المجتمع .

« وتطلق عليه منظمة اليونسكو ( الحلقة الثالثة ) وهو يضم نوعين رئيسيين » [4] :

أ - التعليم العالي أو الأكاديمي ويشمل جميع الكليات والمدارس التي تهدف إلى إعداد العمالة المتخصصة التي يحتاجها سوق العمل ، كما تساهم الجامعات في احياء التراث الثقافي والمحافظة عليه ، ولها وظائف ثلاث : وظيفة التعليم أو التدريس Teaching Function ، ووظيفة البحث Research Function ، ووظيفة خدمة المجتمع Community Service Function .

ب - التعليم العالي التقني Higher Technical Education وهو يضم جميع

---

(١) كلاوسيفتز : فن الحرب ، الجزء الأول ، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي ، القاهرة ، دار الكتاب العربي ، د.ت ، ١٩٨٢م ، ص ص ٢١٨ - ٢١٩ .

(٢) منير شفيق : علم الحرب ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢م ، ص ١٩ .

(٣) عبدالفتاح جلال وآخران : استراتيجية مقترحة لمحو الأمية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٤ .

(٤) محمد نبيل نوفل و مروان راسم كمال : التعليم العالي في الوطن العربي - نظرة مستقبلية ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد العاشر ، العدد الأول والثاني ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٠م ، ص ١٦ .

المؤسسات التعليمية المعنية بإعداد طبقة العمالة الفنية الماهرة والتي تعتبر عصب الصناعة خاصة في المجتمعات كثيفة الاستخدام لرأس المال Capital Intensive Industry حيث تحتاج إلى عمالة فنية راقية يمكنها تشغيل الآلات الحديثة والتفاعل معها ، ومن أمثلة هذه المؤسسات المعاهد الفنية ( نظام العامين أو الثلاث أو الأربعة ) ، كليات المجتمع ( عامان ) ، والكليات التكنولوجية ( ٤-٥ سنوات ) .

لا تقتصر مؤسسات التعليم العالي على الجامعات فقط بل تشمل كافة المؤسسات التربوية المؤهلة لما بعد التعليم الثانوي ، ومن المتعارف عليه أن الشكل الأول لأنواع مؤسسات التعليم العالي هو الجامعات ، وهذا أمر طبيعي إذ بدأت مؤسسات التعليم العالي تاريخياً بشكل جامعات تشمل العديد من الاختصاصات .

وهكذا نجد الجامعة مؤسسة التعليم العالي الأولى ولكن هناك مؤسسات أخرى تعنى بالتعليم العالي ألا وهي الكليات المتوسطة وكليات المجتمع وهي النوع الثاني من مؤسسات التعليم العالي .

« يشمل التعليم العالي في العالم العربي ثلاثة أنواع من المؤسسات »[1] :

١ - المعاهد أو الكليات المتوسطة ، وتقدم دراسة تتراوح بين ٢-٣ سنوات بعد المرحلة الثانوية .

٢ - المعاهد والكليات العليا ، وتقدم دراسة لمدة ٤ سنوات بعد المرحلة الثانوية .

٣ - الجامعات ، وتقدم دراسة تتراوح بين ٤-٦ سنوات ، كما تقدم بعض الجامعات دراسات عليا بعد مرحلة البكالوريوس ( دبلومات ، ماجستير ، دكتوراه ) .

---

(1) UNESCO : World Education Report, Paris, 1991, P.101 .
وانظر أيضاً : World Bank Atlas, 1990 :
World Bank : Social Indicators for Development, Washington, D.C.1990 .

## الدراسات السابقة :

خصص هذا الجزء لعرض البحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي ومشكلته . وذلك من أجل رصد الجهود السابقة التي أجريت في هذا المجال ، وبالتالي تحديد مكانة البحث الحالي من تلك الجهود حتى لا يأتي تكراراً لما سبق دون أي مبرر علمي . ومن وظائف هذا الحصر للدراسات والبحوث السابقة أيضاً أن يستطيع الباحث التوصل إلى صياغة علمية للفروض التي تتصدى لها الدراسة الحالية لبحث مدى صدقها وبالتالي قبولها أو رفضها ، وكذلك تفيد هذه الدراسات والبحوث في تعرف الباحث على الأدوات والإجراءات الأساسية اللازمة للسير في معالجة موضوع البحث والإجابة عن التساؤلات التي تحددت من خلالها مشكلة البحث .

وبناء على ذلك فإن الباحث قد قام بتصنيف مجموعة البحوث والدراسات التي استطاع التوصل إليها . وفيما يلي أهم الدراسات المتصلة باستراتيجيات التربية التي أفادت منها الدراسة الحالية ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي :

أولاً : دراسات على المستوى الدولي .

ثانياً : دراسات على المستوى العربي .

ثالثاً : دراسات على مستوى دول الخليج العربية .

لجأ الباحث إلى بعض الدراسات السابقة ، الأجنبية والعربية والخليجية ، المتصلة بموضوع البحث الحالي ، إذ أن هذا الموضوع قد نال اهتمام عدد كبير من الباحثين ، وإن اختلفت زوايا البحث من شخص لآخر .

وفي سبيل الحصول على البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع هذه الدراسة لجأ الباحث إلى استخدام مركز المعلومات عن المصادر التربوية بالولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم إيريك ERIC ، والطرفية الالكترونية Electronic Terminal المتصلة ببنك معلومات لوكهيد Lockhead المتوافرة بجامعة قطر . كذلك تم الاطلاع على ملخصات رسائل الدكتوراه التي أجيزت بالجامعات الأمريكية International Abstracts-DIA Dissertations والبحوث والدراسات المنشورة

بالدوريات العلمية العربية والأجنبية ، بالإضافة إلى رسائل الماجستير والدكتوراه العربية وذلك خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات وما انقضى من سنوات التسعينيات . ويلاحظ تنوع البحوث والدراسات التي تم حصرها من حيث الجوانب التي تتناولها أو تركز عليها فالبعض منها يركز على الهيكل التنظيمي للجامعات ، والبعض الآخر يركز على سياسات القبول بالجامعة ، كما يركز البعض على التخصصات وأفضليتها بالنسبة للطلاب ، بينما يركز البعض الآخر على تخطيط القوى العاملة من حيث علاقتها بالتعليم العالي ، وبعضها يدرس دور الجامعات في إعداد احتياجات المجتمع من القوى العاملة ، وهذا التنوع يعد ظاهرة صحية للحاجة إليه في الدراسة الحالية سواء في إطارها النظري أو إطارها الميداني ، إذ أن الدراسة قد مست هذه الجوانب ، بدرجات ونسب متفاوتة وذلك في إطار الأهداف العامة لها .

وقد روعي في عرض هذه الدراسات ، أن يتم التركيز على ما يلي بالنسبة لكل منها :

١ - مشكلة الدراسة والأسئلة التي تحاول الإجابة عنها .

٢ - المنهج المستخدم وأدواته .

٣ - أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

كما سيتم عرض الدراسات الأجنبية والعربية والخليجية كل على حدة .

**وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها :**

**أولاً : دراسات على المستوى الدولي ( الدراسات الأجنبية ) :**

**أ - دراسة « صورة الجامعة في نظر أفراد المجتمع الأمريكي » [1] :**

قام بهذه الدراسة روبن ونكز الأستاذ بجامعة « يل » Yale University ، للوقوف على آراء ووجهات نظر معينة من أفراد المجتمع الأمريكي تجاه

---

(1) Winks, Robin, Government and the University in the United States. The Western University on Trial, Ed. by Chapmon. University of California Press, Ltd., California 1983 .

مجموعة من القضايا المرتبطة بالجامعة ( استقلال الجامعة .. إدارة الجامعة .. تمويل الجامعة .. الخ ) وذلك في دراسته « Government and the University in the U.S.A. » ، الحكومة والجامعة في الولايات المتحدة الأمريكية . وقد خلصت هذه الدراسة إلى ستة مبادئ رئيسية تشكل في النهاية أهم الآراء التي طرحها المواطن الأمريكي وتصوراته لتطوير العمل الجامعي :

١ - إن الجامعة - مثلها في ذلك مثل بقية مؤسسات المجتمع الأخرى - ينبغي أن تخضع لمبدأ المحاسبة ، وبالتالي فإن جميع الأنشطة التي تؤديها الجامعة تتم وفقاً لهذا المبدأ .

٢ - إن تقرير إنجازات الجامعة الذي تقدمه كل جامعة سنوياً هو المحك الرئيسي لتحديد حجم المنح العالية التي تقدمها الحكومة الفيدرالية للجامعة .

٣ - إن إدارة الجامعات الأمريكية في حاجة ماسة إلى التطوير حتى تتمشى مع أساليب ومبادئ الإدارة الحديثة المستخدمة في المؤسسات الأخرى غير الجامعية .

٤ - إن المحك الرئيسي لشغل الوظائف التدريسية في الجامعة ينبغي أن يقوم على معيار رئيسي واحد هو « الكفاءة المناسبة » بغض النظر عن النوع أو الجنس أو الإعاقة الجسمية .

٥ - إن الجامعة كمؤسسة تعليمية عليها المحافظة على سرية المعلومات الخاصة بعملائها سواء كانوا من الطلاب أو الأساتذة أو العاملين الإداريين أو من عملائها .

٦ - إن إدارة الجامعة عليها أن تحرص على سلامة أداء العمل الجامعي بعدم قبول المنح المالية المقدمة من جهات غير موثوق بنواياها مهما كان حجم هذه الإعانات المالية .

إن المبادئ الستة السابقة تشكل في النهاية ملامح عامة لما ينشده المواطن الأمريكي من جامعته .

ب - دراسة « تعلم لتكون »[1] Learn to Be :

١ - تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات على المستوى الدولي في مجال استراتيجيات التربية ، وقد قامت بها اللجنة الدولية للنهوض بالتربية .

٢ - اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل ونقد حالة التربية عام ١٩٧٢ لاستخلاص الخصائص المشتركة ، وتحديد المشاكل التي تواجه المؤسسات التربوية على المستوى الدولي ، مع تتبع بعض الظواهر التربوية تاريخياً إذا ما دعت الحاجة لذلك .

٣ - من أهم ما خلصت إليه الدراسة ما يلي :

أ - من أهم المعالم المعاصرة للتربية أنها أصبحت تسبق التنمية وتخطط للمستقبل ، كما أن المجتمع يرفض جانباً من المخرجات التعليمية .

ب - وجود اتجاهات مشتركة بين الدول في اختيار النماذج التربوية وحرصها في مجال السياسات التربوية على تحقيق مطامح الشعوب في التحرر ، ونقل مسئولية التعليم إلى السلطات الرسمية .

ج - وجود فوارق كبيرة مع اختلال التوازن في عمليات الإنفاق ، وفي التسجيل للطلاب ، بل وأهداف التربية بين البلدان المتقدمة والآخذة في النمو .

د - وجود تفاوت كبير بين أهداف ومحتوى البرامج التعليمية ، والخبرة التي يحتاجها التلاميذ في حياتهم ، ومن ثم فإنه من الضروري ربط التربية بالواقع ، وجعلها تتمشى مع متطلبات البيئة ، ومع أهداف جديدة لها .

---

(١) إيدجار فور وآخرون : تعلم لتكون ، ترجمة حنفي بن عيسى ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٦م .

٤ - ومن أهم المسارات المقترحة :

أ - ضرورة تبني مبدأ التربية المستمرة كفكرة أساسية في السياسات التربوية للدول المتقدمة والنامية على السواء .

ب - تمكين الفرد من اختيار ما يلائمه من أنواع التعليم من خلال مرونة النظام المعمول به .

ج - المتعلمون قادرون على التكيف مع مختلف المسئوليات التي تناط بهم وفقاً لظروف العمل .

د - التنويع على نطاق واسع في بُنى التعليم العالي ومناهجه الدراسية والهيئات التابعة له .

## ج - دراسة « التعلم : ذلك الكنز المكنون » [١] :

Learning : The Treasure Within

قامت اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين بإعداد هذا التقرير الهام وتقديمه إلى المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة ( اليونسكو ) ، وقد تم عرض ومناقشة هذا التقرير في اجتماع الدورة الخامسة والأربعين لمكتب التربية الدولي بجنيف ( أكتوبر ١٩٩٦م ) ، وقد رأس اللجنة التي أعدت التقرير السيد جاك ديلور رئيس اللجنة الأوربية السابق ووزير الاقتصاد والمالية الفرنسي الأسبق ، وضمت اللجنة في عضويتها أربع عشرة شخصية بارزة من عدة دول ، بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء والمستشارين وممثلين لأربع هيئات دولية .

وفي هذا السياق ، سيكون التعليم مدى الحياة إحدى سبل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، وهذا التعليم المطلوب للقرن الحادي والعشرين مختلف في أهدافه ومضامينه ، وفي طرائقه وأساليبه ، إذ يجب

---

(١) جاك ديلور وآخرون : التعلم ذلك الكنز المكنون ، تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين ، باريس ، ١٩٩٦م .

أن يكون تعليماً متجهاً لتنمية القدرات الإنسانية في أرقى مستوياتها ليكون الإنسان مبدعاً ومنتجاً ومتكيفاً مع التغير ، ويقترح التقرير أربعة أعمدة لينهض عليها تعليم القرن الحادي والعشرين وهي :

١ - تعلم لتكون Learn to be

٢ - تعلم لتعيش Learn to Live

٣ - تعلم كيف تعرف Learn to Know

٤ - تعلم كيف تعمل Learn to Do

وبهذه الأعمدة أو الاستراتيجيات الأربع يمكن استغلال المواهب والقدرات الكامنة داخل كل إنسان ، شأن ذلك شأن الكنز المكنون .

**مؤشرات وتوصيات :**

١ - إن دعم التعليم الأساسي هو مطلب كل الدول وإن تعددت أشكاله أو اختلفت مكوناته ، ومن هنا كان التركيز على التعليم الابتدائي وبرامجه الأساسية التقليدية : القراءة والكتابة والحساب وكذلك أيضاً التعبير بلغة الحوار والتفاهم .

٢ - ستظل الحاجة ماسة في المستقبل لتلقي العلم وإلى عالم العلوم الذي سيفتح الأبواب للقرن الحادي والعشرين بانتفاضته العلمية والتكنولوجية .

٣ - الحاجات الملحة لمحو الأمية والتعليم الأساسي للكبار من الأمور التي يجب أن تبقى في الأذهان .

٤ - يجب التركيز في كل الحالات على العلاقات بين التلميذ والمدرس خاصة وأن أكثر التكنولوجيات تقدماً لن تكون أكثر من مجرد دعامة للعلاقة ما بين التلميذ والمدرس .

٥ - يجب التفكير في التعليم الثانوي بنفس هذا المفهوم العام للتعلم مدى الحياة فالمبدأ هو توفير العديد من القنوات التي يمكن أن يسلكها

الطالب بالمدرسة بدون غلق الأبواب في أي وقت من الأوقات أمام الراغبين في العودة لنظام التعليم .

٦ - الجدل حول الإنتقاء والتوجيه يمكن وضع حد له إذا ما طبق بشكل كامل فحينئذ سيشعر كل فرد أن الاختبارات أو البرامج التي درسها أثناء سن المراهقة ليست هي نهاية المطاف فالأبواب ستظل مفتوحة أمامه للتعلم في المستقبل بما في ذلك أبواب المدرسة نفسها .

٧ - الجامعة هي قلب التعليم العالي حتى لو كان هناك مؤسسات غير جامعية للتعليم العالي كما هو الحال في بعض الدول .

٨ - الجامعات لها أربعة مهام رئيسية هي :

أ - إعداد الدارسين للبحث والتدريس .

ب - توفير دورات تدريبية رفيعة التخصص معدة خصيصاً لمواجهة احتياجات الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

ج - إتاحة الفرصة للجميع لتخدم الجوانب المتعددة للتعليم مدى الحياة بالمفهوم الواسع له .

د - التعاون الدولي .

٩ - يجب أن تكون الجامعات قادرة على مناقشة المشكلات الأخلاقية والاجتماعية كمؤسسة كاملة الاستقلالية ، وتامة المسئولية تمارس نوعاً من السلطة ويساندها المجتمع في ذلك .

١٠- تنوع الثقافة المدرسية في المرحلة الثانوية وتعدد الإمكانات التي توفرها الجامعة تعد حلاً لعقلية التعليم الواحد فقط ، بالإضافة إلى التطبيقات الأخرى كالسماح بالعودة إلى المدرسة بعد فترات يقضيها الطالب في العمل خارج المدرسة ، هذه المداخل يمكن أن تكون أدوات فعالة للقضاء على الفشل في المدرسة .

## ثانياً : دراسات على المستوى العربي :

### أ - دراسة « استراتيجية مقترحة لمحو الأمية في الوطن العربي » [1] :

تتضمن هذه الدراسة ثلاثة أجزاء ، تناول الجزء الأول منها تحديد مفهوم الاستراتيجية ومنهج دراستها ، ونمطها المقترح ، وقد تميز هذا الجزء بتأصيل مفهوم الاستراتيجية متناولاً الفرق بين الاستراتيجية والتكتيك ، كما حدد مفهوماً للاستراتيجية ، وحدد مراتب التنظيم الاستراتيجي ، ثم تناول بالتحليل أنواع الاستراتيجيات المختلفة وكذلك مبادئ الاستراتيجية والاتجاهات العامة في وضعها .

وفي الجزء الثاني تناولت الدراسة بالتحليل والوصف الواقع الفعلي لمحو الأمية في ضوء الأوضاع العامة سياسياً واقتصادياً ، واجتماعياً وثقافياً وصولاً إلى عوامل الإيجاب والسلب المؤثرة على برامج محو الأمية . كما تناولت بالتحليل واقع عملية التنمية، مع اعتبار التنمية الشاملة هي الحل الملائم للعديد من المشكلات ، ثم تناولت الدراسة بالتحليل واقع كل من التعليم والأمية مع تحديد نماذج لاستراتيجيات محو الأمية .

وقد خلصت الدراسة من خلال التحليل السابق إلى تحديد مجموعة كبيرة من عوامل الإيجاب والسلب التي تؤثر على الجهود المبذولة في مجال محو الأمية في وضعها الراهن وصورتها المستقبلية ، كما خلصت إلى أفضل الطرائق والوسائل والأساليب الكفيلة بالقضاء على الأمية ، وأخيراً إلى كيفية تنسيق الحلول المقترحة في شكل استراتيجية شاملة لمحو الأمية في الوطن العربي .

وانتهت الدراسة في الجزء الثالث إلى تحديد الهدف الاستراتيجي وهو بذل كل الجهود الممكنة لخفض نسبة الأمية في الوطن العربي إلى أدنى حد ممكن خلال الفترة من ( ١٩٧٥م - ١٩٨٥م ) وذلك في ضوء اعتبارات أربعة

---

(١) عبدالفتاح جلال وآخران : استراتيجية مقترحة لمحو الأمية في الوطن العربي ، سرس الليان ، المركز الدولي للتعليم الوظيفي في العالم العربي ، القاهرة ، ١٩٧٦م .

هي : قـومـيـة العمل ، وقـطرية الأداء ، وتنظيم الخطوط والمسـارات حـسب الأنماط السكانية ، وشمولية الاستراتيجية .

كمـا حددت الدراسـة في الجزء الثالث أيـضاً مجـموعة من الـعناصر الاسـتراتيـجيـة – المحـاور والمسارات – وبعض نمـاذج الأداء لتنفيـذ هذه المسارات ، ومن أهم المحاور والمسارات التي حددتها الدراسة ما يلي :

١ – قومية العمل في حركة محو الأمية ، ويتضمن هذا المحور مجموعة من المسارات من بينهـا تجميـع وتعزيز الجهـود ، وحشد كـافة الإمكانات المتاحة ، وتوفـير وتدعيم أجهـزة التخطيط وشتى متطلبـات العمليات الفنية ، وتوفيـر الأجهزة التدريبيـة ، وتوفير التمويل ، وأخـيراً مرونة الحركة في إطار قومية الاستراتيجية وقطاعي التنظيم وقطرية الأداء .

٢ – ارتبـاط حركـة محـو الأمـية بجـهود التنـميـة والتطور الحضـاري ، ويتضمن هذا المحور عـدة مسارات من بينها ربط حركة مـحو الأمية بحركـة التنمية الاقـتصادية والاجـتماعيـة وجهود تأصـيل وتحديث الثقافة .

٣ – ارتباط حركة مـحو الأمية بحركة التربية في المجـتمع ، ويتضمن هذا المحور عدة مسـارات منها ربط حركة محو الأمـية بالتعليم النظامي ، وغير النظامي في إطار فلسفة التعليم المستمر .

٤ – تدعيـم أجهزة مـحو الأمـية وكفـالة مرونة حـركتـها ، ويتضـمن هذا المحور مـجموعة مـسارات من بينها اسـتقلالية أجـهزة محو الأمـية وجذب قيادات رشيدة بهذه الأجهزة .

٥ – تكثيف الجهـود بين القطاعات الغالبة في بنيـة السكان ، ويتضمن هذا المحور مجمـوعة مسارات من بينها تنظيم الجهود بين الفـئات المنتجة اقتصادياً ، وتطوير أنظمة العمل المستخدمة بصورة تكفل وصولها إلى الدارس أياً كان موقعه وظروفه .

٦ - تكوين رأي عام يعي خطورة الأمية واتخاذ موقف إيجابي للتخلص منها ، ويتضمن هذا المحور مجموعة مسارات من بينها تكوين رأي عام بين المواطنين بخطورة المشكلة ، وتحقيق الاشتراك الإيجابي والفعال للأميين في حركة محو الأمية بما يجعلها حركة شعبية .

ب - **دراسة عن « التخطيط للتعليم العالي في جمهورية مصر العربية »** [١] :

تهدف هذه الدراسة إلى :

١ - دراسة النمو في عدد المقيدين بالتعليم العالي والجامعي ونمو عدد المقبولين بالجامعات وعدد الخريجين ، ومدى ارتباط ذلك بالنمو في أعضاء هيئة التدريس والإنفاق على التعليم الجامعي .

٢ - بيان وظيفة التعليم العالي والجامعي الاقتصادية والاجتماعية ودراسة دور الجامعات النظرية والعملية في هذه الوظيفة .

٣ - وضع نموذج خطة للتعليم الجامعي ، مع بيان مدى ارتباطها بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر .

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي [illegible] ، كما لجأت للدراسة الميدانية ، أما أدوات الدراسة فقد استخدم الباحث الاستبانة والمقابلة الشخصية لعينة من المسئولين عن التعليم العالي ، ضمت رؤساء الجامعات ونوابهم - عمداء الكليات والمعاهد الجامعية - رؤساء الأقسام والمعاهد .

وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية :

١ - ما احتياجات الدولة في الفترة من ( ١٩٨٠م - ٢٠٠٠ م) من المؤهلين تأهيلاً جامعياً اللازمين لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

---

(١) عبدالله السيد عبدالجواد : التخطيط للتعليم العالي في جمهورية مصر العربية ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة أسيوط ، ١٩٨٠م .

٢ - ما عدد المقبولين من الحاصلين على الثانوية العامة في الفترة من ( ١٩٨٠م - ٢٠٠٠م ) اللازمين لسد هذه الاحتياجات ؟

٣ - ما مقدار الاحتياجات المالية والبشرية لإعداد وتأهيل هؤلاء الأفراد إعداداً ملائماً ؟

أما أهم نتائج الدراسة فكانت كما يلي :

١ - بالنسبة لأهداف التعليم العالي :

أظهرت النتائج أن الوظيفة البحثية المتمثلة في إجراء البحوث وإعداد الباحثين احتلت المرتبة الأولى في أهداف التعليم الجامعي ، ويليها إعداد القوى البشرية المتخصصة اللازمة للقوى العاملة وكذلك الهدف الخاص بالحفاظ على التراث الثقافي ونقله للطلاب .

٢ - بالنسبة للقبول في التعليم العالي :

أظهرت النتائج ضرورة التخطيط للتعليم العالي على أساس قبول الأعداد اللازمة لسد احتياجات التنمية والتركيز عليها وإتاحة الفرص للكليات الفريدة باختيار طلابها وتشكيل لجنة مهمتها بحث الوسائل الكفيلة بتوجيه الطلاب نحو التخصصات المناسبة لقدراتهم .

٣ - بالنسبة للخريجين والقوى العاملة :

كانت النتيجة أن توزيع الخريج حسب الشهادة والمؤهل الدراسي سياسة خاطئة ويجب إجراء مسابقات على أن تقوم الهيئة المعنية بتعيينهم وبمتابعتهم بعد التعيين وكذلك تحديد الأعداد التي تتطلبها القطاعات المختلفة على المدى الطويل ، ولتفادي تغيير التخصصات على المدى الطويل ، يرى أفراد العينة تخصيص مرحلة الدراسات العليا والسنتين الأخيرتين من المرحلة الجامعية الأولى للدراسات التخصصية ، مع إتاحة الفرصة للراغبين في النمو المهني بإعداد دورات تدريبية في مجال التخصص الجديد .

٤ - أما بالنسبة للنواحي الكيفية للتعليم العالي والمتعلقة بالمناهج والدراسة :

فقد أوضحت النتائج عدم إيمان أفراد العينة بربط سياسة التعليم الجامعي بالبيئة المحيطة ، بحيث تقتصر الدراسة على المعلومات والخبرات الخاصة بالعمل فقط ، بل يرون ادخال نظام الدراسات العامة كوسيلة لتوفير أسس الإعداد العام للطلاب ، وأن تأخذ المناهج والبرامج الدراسية طابعاً عملياً وأن يزداد ارتباطها بالاحتياجات المتطورة لسوق العمل .

٥ - كما أشارت النتائج إلى أن خطة الدراسات العليا : تهدف إلى سد النقص في عدد أعضاء هيئة التدريس وتوفير الخبرات والمتخصصين في مختلف المجالات التي تحتاجها الدولة ، وإعداد الباحثين والعلماء الذين لديهم الاستعداد والقدرة على الابتكار والتجديد باستمرار وربط الدراسات بمشاكل المجتمع .

ج - دراسة بعنوان : « **التعليم العالي في الوطن العربي** »[١] :

ينتشر في البلدان العربية ثلاثة أنماط رئيسية من مؤسسات التعليم العالي وهي :

١ - النمط الأول : المعاهد أو الكليات المتوسطة التي يجري فيها إعداد القوى البشرية لمدة سنتين أو ثلاث بعد الدراسة الثانوية ، وتقود الدراسة في هذه المعاهد إلى منح درجة دبلوم مهني أو فني ، ويطلق على هذه المعاهد تسميات مختلفة في البلد نفسه أو في بلدان مختلفة ، فهي تدعى بالأردن بكليات المجتمع ، وفي العراق ومصر بالمعاهد الفنية ، وفي السودان بالكليات المتخصصة أو المعاهد المتخصصة في هذا الميدان أو ذاك ، وفي المغرب تسمى مراكز تكوين المعلمين أو مدارس

---

(١) صبحي القاسم : التعليم العالي في الوطن العربي ، مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي ، منتدى الفكر العربي ، عمّان ، ١٩٩٠م .

تكوين التقنيين الساميين ، وهذا النمط منتشر في جميع البلدان العربية تقريباً .

٢ - النمط الثاني : المعاهد العليا أو المدارس العليا التي يجري فيها إعداد القوى البشرية لمدة أربع سنوات أو أكثر بعد الدراسة الثانوية ، وتقود الدراسة في هذه المعاهد إلى منح درجة البكالوريوس أو إلى إجازة تعادل درجة البكالوريوس التي تمنحها الكليات في الجامعات ، ومرة أخرى نجد تسميات مختلفة لهذه المعاهد فبعضها يدعي المعهد القومي لهذا التخصص أو ذاك كما هو الحال في تونس ، والبعض الآخر يدعى بالمعهد الوطني أو المدارس الوطنية أو المعهد العالي كما هو الحال في المغرب والجزائر ، وفي لبنان تسمى بالكليات ، وفي بعض الأحيان تتبع هذه المعاهد إلى وزارات غير وزارة التربية أو وزارة التعليم العالي ، فمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة والمدرسة الوطنية للفلاحة يتبعان إلى وزارة الفلاحة مثلما يتبع المعهد الوطني للبريد والمواصلات لوزارة المواصلات ، والمعهد الوطني للدراسات القضائية لوزارة العدل وهكذا ، وقد تغيرت تبعية هذه المؤسسات في السنوات العشر الأخيرة في بلدان متعددة إذ اندمج العديد من المعاهد القومية المتخصصة في تونس في إحدى الجامعات الثلاث التي تم تنظيمها في عام ١٩٨٦ ، ويسود هذا النمط في عدد من البلدان العربية مثل السودان وتونس والجزائر والمغرب ، ولكنه نادر الوجود في بلدان مثل سوريا ومصر والعراق والسعودية واليمن ودول الخليج .

٣ - وأما النمط الثالث : فهو الجامعات وهو منتشر في جميع البلدان العربية والصورة السائدة لمدة الدراسة في الجامعات هي أربع سنوات في كليات العلوم والآداب والزراعة والتربية والشريعة والحقوق والاقتصاد والتجارة والعلوم الإدارية ، ومن ( ٥ - ٦ سنوات ) في كليات الطب والهندسة والصيدلة وطب الأسنان ، ويقود هذا النوع من

الدراسة إلى منح درجة البكالوريوس ، وتشمل الجامعات أيضاً دراسات عليا تقود إلى منح الدبلوم العالي ( ١ - ٢ سنة ) ، أو الماجستير ( ١-٢ سنة ) ، أو الدكتوراه ( ٣-٤ سنوات ) ، ولهذه القاعدة شواذ أيضاً إذ تقوم بعض كليات الجامعات في تقديم دراسات تمتد مدتها من سنتين إلى ثلاث وتقود إلى منح درجة الدبلوم شأنها في ذلك شأن الكليات المتوسطة أو المعاهد الفنية المتوسطة وذلك بالإضافة إلى برامجها الجامعية الأخرى ونجد هذه الصورة في الجزائر وتونس والمغرب ولكنها نادرة في البلدان العربية الأخرى .

وتعالج هذه الدراسة جملة قضايا تتعلق بالنمطين الثاني والثالث أي ذلك التعليم العالي الذي تمتد الدراسة فيه أربع سنوات أو أكثر بعد شهادة الدراسة الثانوية ، وسيجد القارئ أن معظم المعالجة هي للجامعات إذ أنها تشكل النمط السائد في مؤسسات التعليم العالي موضوع بحثنا هذا .

وأما القضايا الرئيسية التي تعالجها هذه الدراسة فهي تتلخص فيما يلي :

١ - نشأة التعليم العالي في البلدان العربية وتطوره خلال القرن العشرين .

٢ - أهداف التعليم العالي وبخاصة الجامعات .

٣ - ميادين التخصص في الجامعات ومستوى الدرجات العلمية التي تمنحها الجامعات في كل تخصص .

٤ - القوى البشرية التي يجري إعدادها أو تأهيلها في الجامعات وتوزيعها وفق البلدان العربية والتخصصات ومستوى الدرجة العلمية .

٥ - القوى العلمية العاملة في التعليم العالي من حملة الدكتوراه والماجستير وتوزيع تلك القوى وفق البلدان والتخصص والمستوى والجنسية .

٦ - مؤشـرات التعليم العالي والقضـايا المتصلة بالإنتاج والأداء الجـامعي ويشمل ذلك نسبة عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس وكفاءة الإنتاجية مقـاسة بالخريجين والإنتـاج العلمي والعمل الإضـافي لأعضاء هيـئة التدريس .

٧ - مشاهد مستقبلية للتوجهات العامة في التعليم العالي .

## ثالثاً : دراسات على مستوى دول الخليج العربية :

### أ - دراسة حول « الكفـاءة الخارجية للتعليم الجـامعي في دول الخليج العربي ومدى ارتباطه بخطط التنمية وبرامجها » [١] :

استهدفت الدراسة :

١ - إجراء مسح كـمي لأعداد الخريجين في جامعات دول مـجلس التعاون لدول الخليج العـربية وتخـصصـاتهم ومجـال عملهم خـلال الأعوام الماضية .

٢ - تعرُّف الكفاية الخارجية للتعليم الجامعي من حيث مدى علاقة وظائف الخريجين بتخصصاتهم ومـدى كفاءة شاغلي الوظائف من الخريجين في مجال تخصصاتهم .

٣ - تحديد الأساليب التي تعزز علاقة الخريجـين بجامعاتهم بعد تخرجهم وبشكل مستمر .

٤ - التوصل إلى العوامل التي تزيد من الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي .

واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي وأعدا لهذا الغرض ثلاث استـبانـات ، وجهـت إحـداها إلى أعضـاء هيئـة التدريس ومن في حكمـهم بجامعات دول مجلس التعاون ، والثانية إلى المواطنين المتخرجين من جامعات

---

(١) محمد الأحمد الرشيد و حمد العبادي : الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي في دول الخليج العربي ومدى ارتباطه بخطط التنمية وبرامجها ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٩١م .

دول مجلس التعاون ، والثالثة إلى أصحاب العمل ومديري إدارات شئون الموظفين بالمؤسسات العامة والخاصة التي يعمل بها مواطنون جامعيون .

وأجرى الباحثان على ذلك بعض المقابلات الشخصية مع بعض جهات الاختصاص في مجالات التعليم الجامعي وتوظيف الخريجين ، وبلغت أعداد أفراد عينة الدراسة ( ١٧٣ ) خريجاً ، ( ٣٥ ) من أصحاب العمل ، ( ١١٢ ) عضو هيئة تدريس .

وخلص الباحثان إلى ما يأتي :

١ - إن هناك كثرة في أعداد خريجي الكليات النظرية مقابل خريجي الكليات التطبيقية .

٢ - إن هذه الكثرة تفوق حاجة سوق العمل .

٣ - إن حاجة سوق العمل من خريجي الكليات التطبيقية تفوق حاجتها من خريجي الكليات النظرية .

٤ - إن هناك حالة من الفشل في إيجاد التوازن بين العرض والطلب من الخريجين الجدد ، وأن عدداً كبيراً من خريجي الجامعات يزاولون أعمالاً وظيفية لا تتلاءم مع تخصصاتهم المهنية ولا يحتاجها سوق العمل .

٥ - إن أعضاء هيئة التدريس يعتقدون أن حالة عدم التوازن بين العرض والطلب تعود إلى ضعف الاتصال بين المؤسسات التعليمية وجهات العمل .

كما أوصى الباحثان بما يأتي :

١ - ضرورة تعزيز الصلة بين الجامعات وسوق العمل والعناية باستحداث الكليات التطبيقية النموذجية .

٢ - زيادة فرص تدريب الخريجين أو الدارسين .

٣ - تنويع أساليب التعليم الجامعي .

٤ - تأكيد دور الجامعات في خدمة المجتمع .

٥ - تعاون الجامعات مع جهات التوظيف في رسم سياسات طويلة الأجل تتعلق بالعرض والطلب .

٦ - ربط تخطيط القوى العاملة والتعليم والتدريب باحتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية .

ب - **دراسة بعنوان : « دور جامعة قطر في تلبية احتياجات المجتمع القطري من القوى البشرية في إطار الأهداف المرسومة »** [١] :

ذكرت الباحثة أن جامعة قطر حققت خلال مسيرتها الكثير من متطلبات المجتمع القطري واحتياجاته في إطار الأهداف المرسومة لها . إلا أنه يلاحظ برغم قصر عمر هذه الجامعة ظهور بعض المشكلات أو العقبات التي قد تقلل من فاعلية دورها من حيث الوفاء باحتياجات المجتمع القطري من القوى العاملة المؤهلة ، مما يجعل إسهامها في هذا المجال محدوداً ، حيث نجد فائضاً كبيراً من الإناث في تخصصات دراسية معينة ، بينما نجد نقصاً شديداً بينهن في تخصصات دراسية أخرى .

وقد تحددت مشكلة البحث لهذه الدراسة فيما يأتي :

١ - تعرُّف الدور الذي لعبته جامعة قطر منذ إنشائها حتى الآن من حيث الوفاء باحتياجات الدولة من القوى البشرية في ضوء الأهداف المرسومة لها .

٢ - تعرُّف نظم التعليم الجامعي المعمول به عالمياً سواء من حيث فلسفاته أو أهدافه أو برامجه الدراسية والعوامل المرتبطة بالإعداد للقوى العاملة التي تحتاجها البلاد .

٣ - تعرُّف واقع العمالة والتعليم الجامعي بدولة قطر .

---

(١) نورة خليفة عبدالله تركي السبيعي : دور جامعة قطر في تلبية احتياجات المجتمع القطري من القوى البشرية في إطار الأهداف المرسومة لها ، رسالة دكتوراه غير منشورة من كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩م .

٤ - تعرُّف رأي المعنيين بالتعليم الجامعي من حيث الوفاء باحتياجات دولة قطر من العمالة والقوى البشرية المطلوبة في إطار أهدافها وسياستها .

**منهج الدراسة :**

اتبعت الباحثة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي الذي يعتمد على الأسلوب الميداني أو العملي ، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي :

١ - فهي من الدراسات التاريخية لأنها تعرضت لنشأة وتطور وفلسفة وأهداف التعليم الجامعي العالمي بصفة عامة ، والتعليم بجامعة قطر بصفة خاصة ، وهي في ذلك تعتمد على الوثائق والقرارات الرسمية الصادرة تاريخياً في هذا المجال .

٢ - وهي أيضاً من الدراسات الوصفية التحليلية لأنها تعرضت بالوصف والتحليل للواقع الاقتصادي والاجتماعي للعمالة والتعليم الجامعي بدولة قطر ، كما يستدل عليه من الإحصاءات والقرارات الخاصة به .

٣ - بالإضافة إلى ما تقدم فهي من الدراسات الميدانية لأنها لم تكتف بالدراسات النظرية التي تقوم على البحث في المراجع والمصادر ، أو وصف وتحليل الإحصاءات والقرارات ، وإنما تقوم كذلك على دراسة ميدانية هدفت إلى استطلاع آراء عينات من الأفراد المعنيين عن طريق ما تم توجيهه لهم من استبانات في مواقع أعمالهم .

وعلى ذلك يمكن حصر الأهداف التي تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقها فيما يلي :

١ - تعرُّف بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة المعمول بها ببعض جامعات العالم المتقدم بشأن دور الجامعة من حيث الوفاء بالاحتياجات من القوى العاملة .

٢ - تعرّف الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعمالة والتعليم الجامعي بدولة قطر ، ومدى مساهمة هذا التعليم في الوفاء باحتياجات الدولة من القوى العاملة القطرية .

٣ - تعرُّف آراء عينة من فئات الخريجين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة ورؤساء مواقع العمل التي التحق بها خريجون من جامعة قطر ، بشأن مستوى أداء الخريج ومشكلاته ومقترحاتهم بخصوص زيادة فاعلية الدور الذي يمكن أن تقوم به جامعة قطر في مجال الوفاء باحتياجات الدولة من العمالة القطرية .

٤ - تقديم توصيات تساعد على تطوير جامعة قطر وزيادة فاعليتها في تلبية احتياجات المجتمع القطري من القوى البشرية في إطار الأهداف المرسومة لها .

**وكانت أهم نتائج الدراسة والتوصيات :**

**أهم نتائج الدراسة :**

أسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

١ - ندرة التخصصات العلمية واقتصار البعض منها على أحد الجنسين دون الآخر ، كتخصص الهندسة .

٢ - مساهمة خريجي جامعة قطر في قطاعات العمل المدنية محدودة للغاية ، وأعلى نسبة لهم في القطاع الحكومي ، إذ يمثلون حوالي ( ٢٥,٥٪ ) من مجموع الخريجين القطريين وغير القطريين العاملين بهذا القطاع .

٣ - يشغل معظم خريجي جامعة قطر وظائف ذات طبيعة فنية وعلمية بنسبة ( ٦٨,٣٧٪ ) منهم مثل ( مدرس ، وكيل مدرسة ، أمين معمل ، مخرج ) ، ولكن الغالبية العظمى منهم يعملون في المهن التعليمية ،

وهذا راجع لارتفاع نسبة الإناث إذ أنهن يشكلن ( ٨٢٪ ) من مجموع العاملين بهذه المهن .

٤ - يمارس نسبة ( ١٧,٨٪ ) من الخريجين من الجنسين الأعمال الكتابية ، ويعمل بها ثلث الخريجين الذكور تقريباً مثل ( كاتب بمختلف الأنواع ، رئيس مكتبة ، مشرف ، أمين مكتبة ) ، وهذه المهنة الأخيرة تعمل بها نسبة كبيرة من الإناث .

٥ - نسبة خريجي جامعة قطر الذين يشغلون وظائف إدارية منخفضة تبلغ ( ٥,٨٢٪ ) من مجموعهم العام ، وإن كانت نسبة الذكور ممن يشغلون مثل هذه الوظائف أعلى من نسبة الإناث .

٦ - بمقارنة احتياجات المؤسسات العاملة بالدولة للتخصصات المطلوبة وذلك لعامي ١٩٨٦م و ١٩٨٧م ، فقد وجد أن التخصصات العلمية المطلوبة تمثل نسبتها ( ٤٣,٩١٪ ) من مجموع التخصصات التي يبلغ عددها ( ٣٦ ) تخصصاً وتغلب عليها التخصصات الهندسية والطبية بمختلف أنواعها ، بينما لا يوجد في جامعة قطر إلا ( ١٣ ) تخصصاً علمياً فقط ، أما التخصصات النظرية المطلوبة فتشكل نسبتها ( ٣٠,٤٨٪ ) ويبلغ عددها ( ٢٥ ) تخصصاً مختلفاً ، يوجد منها بجامعة قطر ( ١١ ) تخصصاً فقط ، أما التخصصات المطلوبة ، ويبلغ عددها ( ٢١ ) تخصصاً ، تقتصر الجامعة على ( ١٦ ) تخصصاً منها ، مع ملاحظة وجود تخصصات دراسية بالجامعة لم يرد ذكرها بالنسبة لاحتياجات المؤسسات الحالية ، مما يشير إلى وجود اكتفاء منها في الوقت الحاضر .

**أهم التوصيات :**

خلصت الدراسة إلى الوصول إلى العديد من التوصيات أهمها ما يأتي :

١ - عدم فتح باب القبول على مصراعيه أمام الجميع على النحو المعمول به حالياً نظراً لأن الاختبار الحقيقي لجودة التعليم الجامعي هو قدرة هذا

التعليم بما يتوافر له من مدخلات مناسبة ، فسياسة القبول الرشيدة تتيح اختيار وقبول أفضل العناصر من الطلاب ، وبالتالي فإن اختيار أعداد قليلة من الطلاب بنوعيات جيدة ، من الممكن أن يحسن كفاءة مخرجات هذا التعليم .

٢ - وضع خطة للتنسيق مع الإدارات والمؤسسات المختلفة لمعرفة الاحتياجات ، وبالتالي تعكس نسبة القبول في التخصصات المختلفة الاحتياجات المحسوبة من قبل هذه المؤسسات للعمالة وبالتالي الحد من التخصصات غير المطلوبة .

٣ - إجراء اختبارات لتعرُّف الميول والاهتمامات لدى الطلاب عند القبول .

٤ - فتح مجالات تخصصية جديدة وخاصة التطبيقية منها ، بالإضافة إلى فتح مجالات جديدة للفتاة القطرية تتلاءم وظروف المجتمع وتقاليده .

٥ - زيادة عدد ساعات التخصصات الرئيسية وتعميق المنهج ، بصورة تساعد على حسن الأداء في المستقبل وذلك نظراً لما أظهرته نتائج الدراسة الميدانية من أن كثيراً من الخريجين يعانون من نقص في الإعداد الجيد بسبب عدم كفاية الساعات المعتمدة لتخصصاتهم الرئيسية ، مما يخلق لهم بعض المشكلات ويثير أمامهم الكثير من التحديات أثناء القيام بعملهم .

٦ - زيادة عدد الساعات المعتمدة للمواد التي قد تساعد على أن يواجه الفرد مشكلات حياته وتساعده على أداء العمل بكفاءة ، مثل مقررات اللغات الأجنبية ، وطرائق البحث العلمي ، واستخدام المكتبات والمصادر ، ومقررات في الحاسب الآلي واستخداماته ، والإحصاء وحل المشكلات وغيرها ، بالإضافة إلى بعض المقررات التي تفيد في جعل الطالب مواطناً صالحاً مثل مقررات « التربية الخلقية » ، « والخدمة الاجتماعية » ، وغيرها .

٧ - عقد لقاءات دورية للخريجين بالجامعة ، لتعرّف المشكلات التي تصادفهم في عملهم ، وآرائهم المختلفة من أجل التغلب على هذه المشكلات ، كما يمكن أن تتم متابعة الخريجين عن طريق تزويدهم أو إمدادهم بالمطبوعات والمنشورات التي تصدرها الجامعة باستمرار ، وبكل جديد يصدر في مجال عملهم .

٨ - فتح المجال أمام الخريجين لإعادة تدريبهم وتأهيلهم في مجالات أعمالهم وتخصصاتهم في الجامعة ، بصورة تكفل فاعليتهم باستمرار وكفاءتهم في ظل مجتمع متغير سريع التطور ، يحتاج إلى إعادة تأهيل وتدريب مستمرين لمتابعة وملاحقة هذا التطور السريع .

٩ - الاهتمام بالبحث العلمي انطلاقاً من أن جهود البحث العلمي لابد أن تكون في خدمة المجتمع ، وذلك عن طريق التنظيم والتعاون بين الجامعة والمؤسسات المختلفة والعمل على وضع أولويات للبحث العلمي هدفها تطوير المجتمع القطري والمساعدة على نموه .

١٠ - العمل على ربط بحوث الدراسات العليا والبحوث التي تقوم بها الجامعة باحتياجات المجتمع في مجالاته المختلفة ، بحيث تصبح هذه البحوث والدراسات بمثابة تطبيقات وحلول لمشكلات يعاني منها المجتمع بالفعل ، حتى يتم تقريب الفجوة بين النظرية والتطبيق ، ولا تصبح نفقات البحوث نوعاً من الهدر ، الأمر الذي قد يؤدي إلى انصراف المجتمع وفقدان البحوث أهميتها ، بل وعزوف المجتمع كله عن الجامعة .

**من استعراض الدراسات السابقة يمكن أن نلاحظ :**

١ - حدث في العقدين الأخيرين تغيرات واضحة في الدراسات العربية التي تناولت الجامعة . فبعد أن كان الكثير منها يركز على دراسة الجامعة من منظور اقتصاديات التعليم ( الكلفة ، تكلفة التعليم الجامعي ... الخ ) ، أصبح

التركيز الآن على تناول الجامعة كنظام يتم تحليله وخاصة تحليل العلاقات القائمة بينها وبين المجتمع . ربما دعم هذه التوجه تغير النظرة للجامعة كمؤسسة تتميز بالقدرة على مساعدة المجتمع والتغلب على كثير من مشكلاته التي تقوي عملية التنمية الحادثة فيها .

٢ - تنوع العناصر التي تضمنتها الدراسات بوجه عام ، وإن كانت في مجملها توضح العلاقة بين التعليم الجامعي ودوره في تنمية المجتمع وتأهيل الأفراد استعداداً لدخولهم سوق العمل ، والأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها ، وكذلك أهم المداخل لتخطيط برامج ونظم التعليم الجامعي . وقد لقى هذا الهدف اهتمام كثير من الدارسين .

٣ - تتكامل هذه الدراسات مع بعضها في معالجة أوجه مختلفة من النظام الجامعي بهدف تحسين وتجديد دور التعليم الجامعي وتطويره ورفع كفايته وإنتاجيته بما يحقق قيام الجامعة بوظائفها وأهدافها ورسالتها التي قامت من أجلها كمؤسسة علمية .

**خطوات الدراسة :**

يعرض الباحث في الفصل الأول من هذه الدراسة مشكلة البحث وأهدافه ومصادره وكذلك المنهج والمصطلحات التي استخدمت في الدراسة ، ثم يركز في الدراسات السابقة على أهم هذه الدراسات التي يمكن الافادة منها في معالجة بحثه .

ويستعرض في الفصل الثاني نشأة التعليم العالي وتطوره في دولة قطر ، ويعرض الفصل الثالث الوضع الحالي للتعليم العالي وما يواجهه من مشكلات وتحديات .

كما يوضح في الفصل الرابع احتياجات التنمية من التعليم العالي ودور التعليم العالي في تنمية المجتمع ومدى وفاء التعليم العالي باحتياجات التنمية في دولة قطر بالعنصر البشري .

ويستعرض الفصل الخامس الأهداف الاستراتيجية ومحاورها لتطوير التعليم العالي في دولة قطر ، ويبدأ الفصل بمفهوم الاستراتيجية ثم يأتي بعده ملخص للسياسة التعليمية لقطاع التعليم العالي ، وكذلك القضايا التي تمثل محددات وقيوداً على عمل جامعة قطر ، وأهم الخصائص والمشكلات والتحديات المحلية والعالمية التي تواجه التعليم العالي القطري ، ثم يأتي بعد ذلك أهداف ومحاور الاستراتيجية المقترحة ، وفي ختام الفصل تأتي التوجهات التي تتعلق بسياسات واستراتيجيات جامعة قطر .

وفي نهاية الدراسة يأتي الفصل السادس الذي يعرض البرامج التنفيذية المقترحة لتطوير التعليم العالي في دولة قطر والتي يمكن أن تجعل التعليم العالي أكثر استجابة لمتطلبات العصر ولحاجات المجتمع لمواكبة التقدم العلمي والتقني .

## الخلاصة :

لقد استعرض الباحث في الفصل الأول الإطار العام للبحث ومشكلة البحث وأهدافه ومصادره ومنهجية البحث والمصطلحات المستخدمة فيه .

وتتمثل المشكلة الرئيسية لهذا البحث في تصميم استراتيجية متكاملة لتطوير التعليم العالي في دولة قطر تكون أساساً لإعداد الخطط التشغيلية متوسطة المدى وبعيدة المدى ، وسوف يتم تطوير هذه الاستراتيجية على أساس تشخيص العلل وتحديد المشكلات القائمة ، ودراسة الاحتياجات والتوجيهات والسياسات الحالية ، والمستقبلية ، ووضع تصور لعدد من المشروعات ، والبرامج التنفيذية التي تصاحب هذه الاستراتيجية ، ومن استعراض الدراسات السابقة نلاحظ تنوع العناصر التي تضمنتها الدراسات بوجه عام ، وإن كانت في مجملها توضح ان التعليم العالي في كثير من الدول النامية ليس تعليماً مخططاً مما يجعله منفصلاً عن احتياجات التنمية وخططها ، وبعيداً عن الأهداف الوطنية المنشودة ومن ثم يقل العائد الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسات التعليم العالي .

وتتكامل هذه الدراسات مع بعضها في معالجة أوجه مختلفة من النظام الجامعي بهدف تحسين وتجديد دور التعليم العالي وتطويره ورفع كفايته وإنتاجيته مما يحقق قيام الجامعة بوظائفها وأهدافها ورسالتها التي قامت من أجلها كمؤسسة تعليمية .

واستكمالاً لما سبق يتضح أن الدراسة الحالية استفادت من هذه الدراسات والبحوث السابقة في أكثر من ناحية لتعرُّف مجتمع الدراسة ومشكلاته وتحديد مجال الدراسة وخطوات إجراءاتها .

هذا وسوف يستعرض الباحث في الفصل الثاني من هذه الدراسة نشأة التعليم العالي وتطوره في قطر بحيث يتناول واقع هذا التعليم من حيث أهدافه وفلسفته التي قام عليها وهيكله التنظيمي من حيث النظم الإدارية والوحدات الأكاديمية ومستويات السلطة واتخاذ القرار بالجامعة ، ثم بعد ذلك ينتقل إلى الكليات السبع المختلفة لجامعة قطر وأقسامها وبرامجها ودور مراكز البحوث وأهدافها في جامعة قطر . والهدف من هذا الفصل تعرُّف نشأة التعليم العالي في دولة قطر وتطوره وصولاً إلى تعرُّف واقعه ليكونا معاً ( السيناريو ) .